الحوكمة الجيدة و معضلة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر

بكطاش فتيحة : أستاذة محاضرة أ
كرمية نسرين : أستاذة محاضرة أ
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير
جامعة الجزائر 03

ملخص

تسعى هذه الورقة البحثية لإيجاد العلاقة بين الحوكمة الجيدة والتنمية المستدامة، من خلال محاولة التعرف على مبادئ ، آليات ومؤشرات الحوكمة الجيدة و ما تتطلبه من تظافر لجهود جميع أفراد المجتمع و تعبئة الإمكانيات و تخصيص الموارد، حيث أن الحوكمة الجيدة هي وسيلة تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة مع محاولة إسقاط هذه العلاقة على الواقع الجزائري. كما توصلنا في الأخير إن تحقيق تنمية مستدامة يحتاج إلى خطة طويلة الأجل يشترك في وضعها وتنفيذها الجميع.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة الجيدة، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract

This paper seeks to find the relationship between good governance and sustainable development, by trying to identify the principles, mechanisms and good governance indicators and the requirements of the concerted to the efforts of all members of society and the mobilization of the possibilities and the allocation of resources, where that good corporate governance is a way to convert economic growth to sustainable development with an attempt to bring down this relationship on the Algerian reality. As we came in the fourth that sustainable development needs a long-term plan jointly developed and implemented by all.

Key words: good governance, economic development, sustainable development.

مقدمة

تميزت الأدبيات الحديثة بجملة من المصطلحات و المفاهيم الجديدة التي تعكس ما يشهده العالم من متغيرات واسعة النطاق في بنيتها و التي شملت العديد من المجالات السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، و من بين هذه المفاهيم نجد ما اصطلح عليه ب" الحوكمة الجيدة أو الرشيدة" و " الحوكمة المؤسساتية".

إن عملية التنمية ليست مقتصرة على الجانب الاقتصادي فقط بالرغم من أهميته حيث هناك أبعاد سياسية و ثقافية و مؤسساتية لا يمكن تجاهلها من أجل إحداث تنمية مستدامة. حيث تتطلب عملية التنمية إعادة تنظيم و توجيه للنظام الاقتصادي و الاجتماعي باتجاه تحسين الإنتاجية و زيادة دخل الأفراد و تعديلات جذرية في الهياكل المؤسساتية و الاجتماعية و الإدارة و ربما حتى العادات و القناعات وكل ذلك يشكل تحديا كبيرا للدول النامية للانتقال الى مرحلة تنموية أرقى[1].

و هنا تظهر الحوكمة الجيدة كآلية تتطلب تظافر جهود جميع أفراد المجتمع وتعبئة الإمكانيات و تخصيص الموارد و تسخير الطاقات لاستعمال أمثل.

أما عن مشاكل الاقتصاد الجزائري و صعوبات التنمية الاقتصادية فالجدل قائم على وجه الخصوص حول التصدير خارج المحروقات و الاستيراد المبالغ فيه و عن هشاشة الاقتصاد و ضرورة النهوض القطاعين الصناعي و الفلاحي، حيث لا يظهر هذا الجدل و النقاش إلا في ظل الأزمات و المتمثلة خاصة في انخفاض سعر البترول و الذي يمثل المورد الرئيسي لمدا خيل الجزائر من العملة الصعبة. أما في حالة "البحبوحة" فان الأفكار تضيع و القرارات تطوى و يتم تجاهلها.

حيث تهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على أهمية الحوكمة الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة، فيكون التساؤل الرئيسي هو : كيف تلعب الحوكمة الجيدة دور في تحقيق التنمية المستدامة؟

أما عن أهمية البحث فتظهر في محاولة الباحثة إسقاط العلاقة بين الحوكمة من خلال متطلباتها و مؤشراتها و التنمية في المستدامة في الواقع الجزائري.

أين سوف نتطرق في المحور الأول الى مفهوم الحوكمة الجيدة خصائصها ومؤشراتها، ثم المحور الثاني إلى التنمية المستدامة و أهميتها و علاقتها بالحوكمة الرشيدة، و في الأخير خاتمة أين سيتم التطرق إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

المحور الأول: الحوكمة الجيدة

عرف مصطلح الحوكمة انبعاثا قويا في بداية الثمانينات حيث تم تداول المصطلح بالانجليزية Governance بداية من سنوات التسعينات من قبل الاقتصاديين والسياسيين الانجلوسكسونيين، و كذلك من قبل المنظمات و الهيئات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي و ذلك بهدف التعبير عن فن الحكم أو عن طريقة الحكم[2] ، و هو يختلف عن مصطلح الحكومة كمؤسسة حيث يهدف لإيجاد طريقة جديدة لتسيير الأشغال و المشاريع العمومية، مرتكزا على مشاركة المجتمع المدني و بالخصوص تبعا للصعوبات التي تواجهها سياسات التعديل الهيكلي المنتهجة في بعض الدول النامية، من هنا يظهر لنا أن مصطلح الحوكمة يظهر كبديل لمصطلح الحكومة[3].

أما فيما يخص الحوكمة الجيدة فإن مفهومها يحتاج إلى تحديد أبعاده و مكوناته لبلوغ مفهوم شامل، حيث أن هناك العديد من الاجتهادات من أجل تعريف الحوكمة الجيدة.

فقد عرف كاتو (kato et al.,2000)[4] الحوكمة أنها " أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية " .

أما عن تعريف البنك الدولي (the world bank, 1992)[5] ، فهو تعريف اقتصادي يتمثل في أن الحوكمة الجيدة هي " التقاليد و المؤسسات التي من خلالها تتم ممارسات السلطة في الدول من اجل الصالح العام بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم و استبدالهم و قدرة الحكومات على إدارة الموارد و تنفيذ السياسات السليمة بفاعلية و احترام كل المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها".

أما عن تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فهو تعريف اجتماعي فقد عرفت الحوكمة الجيدة أنها " استخدام للسلطة و الرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية[6] .

أما عن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهو سياسي و يشير إلى " ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات و العمليات و المؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات عن مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

يتضح من خلال التعاريف السابقة للحوكمة الجيدة أنها تمس كل من الجانب الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، فالحوكمة الجيدة تسهر على بناء الأولية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية على نطاق واسع على مستوى المجتمع، و على ان يتم تمكين الفئات الضعيفة و المهشمة من أسماع صوتهم في أطار اتخاذ القرار[7].

و مما سبق يظهر أن للحوكمة عدة أبعاد منها البعد السياسي الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية، شرعيتها و قدرتها على التمثيل الحقيقي، و بالسياسة العامة على مستوى الدولة و الفرد، و هو مجال اهتمام المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و احد شروط التعامل معها، و البعد الاقتصادي الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية و القضاء على الفساد و هذا البعد يرتبط بالمنظمات الدولية كالبنك الدولي و البعد الإداري الذي ينظر الى الحوكمة كأساس لإدارة الشركات (daradkah ,ajtouni 2013)[8] و(ajtouni 2007 ,)[9]و كذا البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية و انجازها و الإصلاح المجتمعي.

فالحوكمة الجيدة ترتكز أساسا على المشاركة، الشفافية، المسؤولية كما تتميز أيضا بالفعالية و المساواة.

كما أن البنك الدولي قد حدد ست (6) مبادئ (مؤشرات) للحوكمة الجيدة و التي تتمثل في[10]:

1-**المشاركة و المساءلة**voice & accountability: و تعني مشاركة كل أفراد المجتمع في اتخاذ القرار و ذلك من خلال قنوات مؤسسة تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار و أن يكون جميع المسؤولين و متخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الراي العام و مؤسساته دون استثناء.

2-**الاستقرار السياسي و غياب العنف**political stability and absence of violence: و تعني استقرار النظام السياسي و قبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين بالإضافة إلى معيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من طرف بعض الأطراف سواء الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

3-**فعالية الحكومة**governanement effectiveness: أي فعالية إدارة مؤسسات الدولة و مدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة و واضحة تخدم المجتمع و قدرة الدولة على العمل على خدمة الصالح العام.

4- **قوة التشريع**regulatiry quality: تتضمن التشريعات القانونية التي تحدد علاقة الدولة بالمجتمع و تضمن سلامة و حقوق الأفراد و تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع.

5-سلطة القانون rule of law: يعني أن المجتمع ككل حكام و محكومين يخضعون للقانون بالإضافة إلى استقلال القضاء و إن تطبيق الأحكام و النصوص القانونية يكون بصورة عادلة و بدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

6-**مراقبة الفساد و محاربته**control of corruption: و يعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة و تحويلها للقضاء و كشف الفاسدين و محاسبتهم.

إن تطبيق هذه المبادئ سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة و المساواة و المشاركة والمساءلة و حماية حقوق الملكية و الحد من سوء استغلال السلطة و زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني[11].

و الجدول التالي سوف يوضح مؤشرات الحوكمة و معدلاتها للسنوات 1996، 2004، 2014

الجدول (1): مؤشرات الحوكمة و معدلاتها للسنوات 1996، 2004، 2014

المؤشر / السنة	1996	2004	2014
المشاركة و المساءلة	1,265-	0.82-	0.93-
الاستقرار السياسي و غياب الغش	1,875-	1.37-	1.17-
كفاءة الحكومة	0,949-	0.52-	0.51-
جودة التشريع	0,771-	0.54-	1.21-
سلطة القانون	1,193-	0.55-	0.73-
مراقبة الفساد	0,480-	0.63-	0.61-
المعدل العام للحوكمة	1,086-	0.738-	0.86-

المصدر: www.worldbank.org

يظهر من خلال الجدول إن مؤشرات الحوكمة الجيدة في الجزائر منخفضة عموما و هي تقع تقريبا في وسط المدى [-2.5، 2.5]، و هي منخفضة أكثر في سنة

1996 و السبب يرجع غالبا الى العشرية السوداء وما نتج عنها من إضرار و تدهور الأحوال البلاد، كما نلاحظ تحسنها في الفترة بين 2004 و 2014 نظرا للاستقرار الأمني و السياسي الذي شهدته الفترة بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي الذي كان سببه ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المحور الثاني: التنمية المستدامة: مفهومها، أهميتها، و علاقتها بالحوكمة الجيدة

1-مفهوم التنمية المستدامة و أهميتها

نشأ مفهوم التنمية المستدامة و تزايد الاهتمام بها بشكل متسارع و بقوة في أواخر القرن الماضي و ذلك نتيجة للنقص الملحوظ للنمو و التنمية، كما أن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي كذلك في التنمية و التخطيط الإنمائي.

1-مفهومها: تعدد تعاريف التنمية المستدامة حيث ورد أول مفهوم لها في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية WCED عام 1987 في تقرير بروندتلاند Brundtland رئيسة وزراء النرويج السابقة في تقريرها المعنون "our common future" و عرفت التنمية على أنها " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[12].

و جوهر التنمية المستدامة وفق هذا التعريف هو تحقيق الاحتياجات الأساسية و الاعتراف بالآثار على البيئة و المساواة بين الأجيال.

كما عرفها "دي فرايز" بانها عملية موازنة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية/ البشرية في إطار حماية البيئة الطبيعية من اجل توفير هذا هذه الاحتياجات في الحاضر و المستقبل"[13].

يتضح من هذا التعريف إن للتنمية المستدامة ثلاثة مبادئ أساسية و هي الإنصاف الاجتماعي، حماية البيئة و تحقيق الفعالية الاقتصادية.

أما بالنسبة لتعريف التنمية المستدامة حسب ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن : "التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل و إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة و الفعالة للمواطنين و عبر تمكين الفئات المهمشة و توسيع خيارات المواطنين، و إمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محويا بالقدرات و الفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع

و اكتساب المعرفة و تمكين الإطار المؤسساتي"، و ما يمكن ملاحظته في هذا التقرير هو التركيز على الجانب السياسي.

2- أهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي عملية شاملة، معقدة طويلة الأمد و متكاملة في إبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و البيئية، حيث يمكن تحديد ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية و هي :

-الإنصاف الاجتماعي: أين يتم الاعتراف باحتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي.
-حماية البيئة: من خلال الحماية الفعالة لها و الحفاظ عليها و حماية صحة و سلامة الإنسان من الإضرار البيئية.
-تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية و تشغيل كامل و مستمر لها من اجل تحقيق نمو اقتصادي عالي بالإضافة إلى حماية هذه الموارد و المحافظة عليها.

و بالنظر هذه الأهداف فان مؤشرات الاستدامة تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و من بين أهم مؤشرات التنمية المستدامة نذكر[14] :

- التمكين السياسي لكافة أفراد المجتمع.
- الاندماج الاجتماعي بما يؤدي إلى التعاون في تلبية رغبات الأفراد و تحقيق التفاعل الاجتماعي الضروري.
- العدالة في توزيع الدخل و فرص التعليم و الصحة.
- تلبية الاحتياجات الحالية دون التأثير سلبا في تلبية الاحتياجات المستقبلية.
- الحق في الحياة بدون تهديد الأمان الشخصي من الأمراض المعدية و الكوارث البيئية.

ب- علاقة التنمية المستدامة بالحوكمة الجيدة

بعد التطور و التحول الجذري في مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة، نشأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة الجيدة و التنمية المستدامة حيث أن الحوكمة الجيدة هي وسيلة تحويل النمو الاقتصادي الى تنمية مستدامة[15].

و الحوكمة الرشيدة ليست فقط شرطا أساسيا للتنمية المستدامة و إنما هي كذلك نتيجة تحقق الاستدامة.

و حتى تؤدي الحوكمة الجيدة إلى التنمية المستدامة ، يجب أن تمتاز بأربع عناصر أساسية هي[16] :

1-تكامل السياسات و تناسقها بين مختلف المؤسسات التشريعية و التنفيذية و الأمنية و تحسين التفاعل بين المؤسسات الحكومية و غير الحكومية. و إيجاد خطة طويلة الأمد للاقتصاد و المجتمع و توفر الإرادة السياسية لذلك .

2- تحديد أهداف عامة طويلة الأجل و معايير للاستشراف متفق عليها و قواعد محددة للتغيير مقبولة عند الحاجة لاتخاذ إجراءات معينة و السير قدما نحو الاستدامة.

3- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ الميداني.

4- الاستخدام الكفء و الفعال للموارد من خلال تعزيز برامج التطوير و الإبداع في المؤسسات العمومية و الخاصة.

و لإسقاط العلاقة بين الحوكمة الجيدة و التنمية المستدام على الواقع الجزائري و تحديد أهمية الحوكمة الجيدة في تحقيق تنمية مستدامة ، اعتمدت الباحثة على نقطة أساسية و المتمثلة في دراسة معدلات مؤشرات الحوكمة الجيدة في الجزائر و ذلك حسب الجدول الذي تم عرضه سابقا بالإضافة إلى تحليل الحركة التنموية في الجزائر خلال الفترة 1996- 2014.

و بالعودة الى التجربة الجزائرية فيما يخص التنمية و الاقتصاد باعتبار أن التنمية أصبحت ضرورة حتمية لا مفر منها و ليست حلم، فنجد أن هناك اختلافات عديدة مست التنمية في الجزائر في هذه الفترة ، حيث عرفت العشرية السوداء تدميرا للاقتصاد و البنية التحتية و خسائر جمة في الأرواح ما أدى إلى توقيف مسار التنمية لأكثر من 10 سنوات في حين كان العالم يسير بسرعة كبيرة نحو تحقيق معدلات نمو كبير و تحقيق مستويات عالية من التنمية.

لكن بعد رئاسيات 1999 و البرنامج التنموي الذي جاء به رئيس الجمهورية آنذاك وتحقيق الأمن الداخلي و كذا ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية كل هذا ساعد على رسم خطط تنموية أصابت أحيانا و أخطات أحيانا أخرى. و هذا من خلال:

- ارتفاع مؤشرات النمو كل سنة بمعدل لا يقل عن 4٪.
- انخفاض مستويات البطالة.

- إنشاء مشاريع ضخمة خاصة على مستوى البنى التحتية و المنشآت القاعدية.

بالإضافة إلى بعض الظواهر السلبية:

- بروز مؤشرات الاختلاس و الرشوة بشكل لافت للانتباه و تبديد الأموال العمومية في صفقات مشبوهة ما أدى إلى إهدار المال العام و عدم تحقيق البرامج التنموية.
- بقاء مؤشرات النمو خارج المحروقات ضئيلة جدا و بعيدة عن الطموحات.
- انتشار الفساد و البيروقراطية في المؤسسات الإدارية.
- بالإضافة إلى تزايد الاحتجاجات العمالية للمطالبة بتحسين المعيشة.

لذلك فإنه و من اجل تحقيق تنمية حقيقية في الجزائر لابد من:

- إصلاح المنظومة البنكية و المالية، والرفع من مردودية الاقتصاد و إنشاء سوق مالية قوية و كفاءة للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- إتباع التخطيط الاستراتيجي للبرامج التنمية وتشيع اللامركزية.
- إنشاء مؤسسات رقابية فعالة من اجل المساءلة و المحاسبة و محاربة كل أشكال الفساد و القضاء على البيروقراطية.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دمجها في الاقتصاد الوطني و تحسين تنافسيتها.
- تفعيل دور المجتمع المدني في حشد و تأطير القدرات البشرية و المادية من اجل تحقيق التنمية.
- رسم استراتيجيات صناعية و زراعية تتماشى و احتياجات الجزائر لضمان مستقبل الأجيال القادمة.
- الالتزام بمعايير الإفصاح و الشفافية على مستوى كل المؤسسات.
- تطبيق مبادئ و متطلبات الحوكمة الجيدة في كافة المؤسسات العمومية و الخاصة.

و بناءا على ما سبق فانه و لأجل تحقيق تنمية مستدامة لابد من مزج و توفير كل هذه العناصر و ذلك وفق متطلبات الحوكمة الجيدة.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إيجاد علاقة بين الحوكمة الجيدة و التنمية المستدامة و إسقاطها على الواقع الجزائر، أين تبين لنا إن تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة و الالتزام بمتطلباتها من اجل تحقيق تنمية مستدامة عملية صعبة و شاقة باعتبار أنها تتطلب تغيير و تحولا في ثقافة المجتمعات و ذهنيات أفرادها بالإضافة إلى إعادة هيكلة مؤسساتها و هذا طبعا ليس بالشئ الهين و لكنها عملية مستمرة تحتاج إلى خطة طويلة المدى يشترك في وضعها و تنفيذها الجميع حتى يتم تحقيقها بنجاح.

و ما تم استنتاجه كذلك إن مؤشرات الحوكمة الجيدة المتمثلة في (المشاركة و المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة و التي هي مؤشرات سياسية، بالإضافة إلى مؤشرات محاربة الفساد، جودة التشريع و سلطة القانون) لن يكون لها الأثر البالغ و الكافي في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر إلا إذا تغيرت ذهنيات الأفراد و زاد الوعي السياسي لديهم و التزموا بمسؤولياتهم.

الهوامش

1 -ربيع نصر، " قياس التحول الهيكلي"، مجلة جسر التنمية، العدد 74، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جوان 2008، ص:2.

2 - صدراتي عدلان، "حوكمة الشركات كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر و كندا"، رسالة ماجستير، مدرسة دكتورا جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص:81.

3 -نفس المرجع السابق.

4- Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real, Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute,Working Paper 14, May. (2000).

5- www.worldbank.org

6 -Weiss, T, Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5 (2000)pp. 795-814

7- صدراتي عدلان، مرجع سابق، ص:82.

8 -Daradkah, Demeh and Ajlouni, Moh'd ,Corporate Governance and Dividend Policy: Evidence from the Jordanian Banking Sector, A Research Paper Accepted and Presented in the Third Conference of the Department of Banking and Finance, Corporate Governance and Social Responsibility in the Emerging Markets, Held in Yarmouk University, Irbid, JORDAN, during 18-19/4/2013, pp 12-13.

9 -Ajlouni, Moh'd Mahmoud, Corporate Governance and Performance: The Case of Jordanian Stock Companies, in Ahmed, Allam (Editor), Managing Knowledge, Technology and Development in the Era of Information Revolution, Griffith University, Australia and World Association for Sustainable Development, UK,2007, pp. 554-569.

10- www.worldbank.org

11 - محمد العجلوني، "اثر الكم الراشد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"، بحث مقدم في المؤتمر العالمي 9 للاقتصاد و التمويل الإسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي يومي 9-2013/9/11، تركيا، ص:6.

12 - عثمان محمد غنيم ، ماجد ابوزنط، "التنمية المستدامة فلسفتها و أساليبها و أدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط: 1، 2007، ص: 25.

13- غادة على موسى،"مخاطر غياب الأمن الانساني على البيئة و التنمية المستدامة"، بحث مقدم للمؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان "التنمية البشرية و أثارها على التنمية المستدامة "، شرم الشيخ ، مصر 2007، ص: 159.

14- محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 7.

15- نفس المرجع السابق، ص: 8.

16 -Kemp, René; Parto, Saeed and Gibson, Robert B., Governance for sustainable development: moving from theory to practice, International Journal of Sustainable Development, Vol. 8, No. 1/2, (2005), pp. 12-30